

ومنظمات التحرر الوطني العالمية، ومن مختلف المنظمات والهيئات والحركات الشعبية المحلية، ومن مجموعات كبيرة من العاملين، والمتقنين والطلبة وكل التقدميين والديمقراطيين.

وكانت الشعارات التي عقد المؤتمر دورته في ظلها هي:

- « - من أجل الوحدة في النضال ضد الاحتلال وخطر الفاشية.
- « - من أجل السلام العادل والديمقراطية.
- « - من أجل المساواة في الحقوق والدفاع عن قضايا العاملين» (الاتحاد، ١٠ / ٢ / ١٩٨١).

التحضيرات التي سبقت المؤتمر

كانت مختلف فروع الحزب قد شهدت نشاطات واسعة، تحضيراً لانعقاد المؤتمر العام؛ حيث جرت المؤتمرات المنطقية لمناقشة رؤوس الأقسام المقدمة للمؤتمر والتي تعالج مختلف الشؤون السياسية والحزبية. كما تم تنظيم حملات لجمع التبرعات المالية من أجل دعم الحزب في انتخابات الكنيست القادم. ونظراً لأهمية رؤوس الأقسام، التي تم نقاشها في مختلف المستويات الحزبية تمهيداً للمؤتمر، فإننا سنستعرض هنا بعض أهم ما جاء فيها.

١ - جاء في مقدمة البند الذي يتحدث عن «المواطنين العرب في إسرائيل» ما يلي: «في الفترة الواقعة بين المؤتمر الثامن عشر والمؤتمر التاسع عشر، حصل تشديد إضافي في سياسة التمييز والاضطهاد التي تنتهج تجاه الجماهير العربية في إسرائيل، التي تشكل أقلية قومية في إسرائيل، وجزءاً من الشعب العربي الفلسطيني، وشددت حكومة الليكود سياسة مصادرة الأراضي وسلبها من الجماهير العربية. فأقر الكنيست قانون مصادرة أراضي بدو النقب، الذي أقر بتأييد كتلة المعارخ. وتنفذ حكومة الليكود بسرعة برنامج تهويد الجليل، وتكثر من مصادرة أراضي الفلاحين العرب، وهذه السياسة العنصرية بدأت أيام حكم المعارخ، التي ما زال يؤيدها الآن حكم الليكود. فتقام عشرات المناظر في الجليل، وهدفها خلق حلقة خانقة حول القرى العربية لمنع كل تطور فيها» (الاتحاد، ٦ / ٢ / ١٩٨١). وتحديث البند كذلك، عن التمييز ضد الفلاحين العرب في مجالات تخصيص مياه الري، وتعيين سعر منتوجاتهم، وفي منح القروض والمساعدات الأخرى. وأشار إلى إجراءات منع التصنيع في القرى العربية، وكل تطور آخر ذي قيمة. ونتيجة لمصادرة الأراضي «أصبح ٧٥٪ من قوة العمل في القرى يشتغلون عمالاً مأجورين خارج قراهم، وفي أمكنة بعيدة، ويكفلون بالأعمال الصعبة وضيئة الدخل. فهناك حوالي ٦٦٪ من العمال العرب يشتغلون في البناء والزراعة وأعمال موسمية وعمامة أخرى بسيطة، وفي الخدمات بدرجات منخفضة. وهناك فروع كاملة، ومصانع كثيرة مقفلة تماماً في وجه العمال العرب. ونتيجة لكل ذلك فإن متوسط اجرة العمال العرب هي ٧٥٪ من أجر العمال اليهود» (المصدر نفسه). كما تطرق البند نفسه إلى مشكلة نقص المساكن في المدن والقرى العربية؛ حيث لا يوجد بناء حكومي أو شعبي يسد هذا النقص، وحيث تستمر الحكومة في سياسة هدم البيوت بحجة البناء غير القانوني، في وقت لم تقم فيه الحكومة، لسنوات طويلة، بإقرار خرائط هيكلية. وفي المدة الأخيرة «إحتد التمييز القومي في الخدمات الشعبية، مثل خدمات الصحة، والتعليم والشؤون الاجتماعية والتشغيل. وهناك تمييز ضد السلطات المحلية العربية بالنسبة للسلطات اليهودية، التي هي أيضاً في وضع صعب» (المصدر نفسه).

٢ - وعن التطورات الدولية والشرق أوسطية في السنوات الأخيرة، تناولت رؤوس الأقسام موضوعين هامين: الأول، عن أوروبا الغربية والنزاع الشرق أوسطي. والثاني، عن العدوان الإسرائيلي على لبنان.

جاء في الأول: «من ناحية أولى، هناك شراكة بين مصالح الامبريالية العالمية ضد استقلال الشعوب، وضد الاشتراكية والتقدم. إلا أنه من الناحية الثانية، توجد هناك مصالح متضاربة بين الدول الامبريالية. ونتيجة لذلك هناك فوارق في الموقف من الانفراج، ويضمن ذلك في طرق حل أزمة الشرق الأوسط. وقد وجد هذان الاتجاهان تعبيرهما في السنوات الأخيرة. فمن ناحية، دعمت دول السوق الأوروبية المشتركة صفقة كامب ديفيد، والمحاولة الأميركية لحل النزاع الإسرائيلي - العربي ضاربة عرض الحائط بالإنفراج،